جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر بعنوان

تطور النظام السياسي الجزائري منذ 1962 إلى 1992

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية–تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب

عبد المجيد غشوة

إشراف الأستاذ

عبد الحميد فرج

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
جراية الصادق	أستاذ مساعد ' أ '	رئيسا
عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد ' أ '	مشرف ومقررا
عبد الفتاح حلواجي	أستاذ مساعد ' أ '	مناقشا

الموسم الجامعي 2017/2016

الإهداء

إلى القلب الكبير

الأب الكريم والأم الكريمة

وإلى إخوتي

وإلى الأستاذ المشرف والطلبة الجامعيين

وإلى كل الأساتذة الذين ساهموا في درب العلم

وإلى القلوب الطاهرة والنفوس التقية والبريئة

وإلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل المتواضع

عبد المجيد غشوة

خطة الدراسة

الفصل الأول: تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1962 إلى سنة 1965

المبحث الأول: التطور السياسي و الخيارات الاقتصادية.

المطلب الأول: التطور السياسي.

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الخيارات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الخيارات الاجتماعية.

المطلب الثاني: الخيارات الثقافية.

الفصل الثاني: تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1965 إلى سنة 1979.

المبحث الأول: التطور السياسي والخيارات الاقتصادية.

المطلب الأول: التطور السياسي.

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الخيارات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الخيارات الاجتماعية.

المطلب الثاني: الخيارات الثقافية.

الفصل الثالث: تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1979 إلى سنة 1992.

المبحث الأول: التطور السياسي والخيارات الاقتصادية.

المطلب الأول: التطور السياسي.

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.

خطة الدراسة

المبحث الثاني: الخيارات الإجتماعية و الثقافية.

المطلب الأول: الخيارات الإجتماعية.

المطلب الثاني: الخيارات الثقافية.

مقدمة

مقدمة

تمهيد

إن دراسة تطور الأنظمة السياسية يعطي الخبرة التي تقوم عليها الحكومات في إدارة أزماتها وكيفية تجاوز مشكلاتها لذلك تم الاختيار في هذه المذكرة على النظام السياسي الجزائري الذي يعتبر نموذج من نماذج الفكر التحرري الثوري وتعتبر الجزائر من الدول الرائدة في العالم الثالث من حيث الوعي الفكري والسياسي والتاريخ يشهد على مدى تطور الإرهاصات وتحسن النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وتعتبر في صدارة الدول النامية من حيث القضاء على التخلف السياسي والاقتصادي بفضل بروز نخبة من المفكرين والقادة السياسيين المحنكين مثل فرحات عباس، الرئيس الراحل هواري بومدين.

مقدمة

الإشكالية:

يعتبر النظام السياسي الجزائري نموذجا فريدا في دول العالم الثالث من حيث التطور بعد الاستقلال فكيف تطور النظام السياسي الجزائري منذ 1962 إلى سنة 1992؟

الأسئلة الفرعية:

على أساس الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف نشأ النظام السياسي الجزائري؟

- ما مظاهر التطور في النظام السياسي الجزائري؟

- ما هي إرهاصات تطور النظام السياسي الجزائري؟

فرضية البحث:

كما تم اعتماد البحث على الفرضية التالية:

كلما أزداد النظام السياسي الجزائري زمنيا تحسن وتطور.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية: توضح دور الساسة الجزائريين في توجيه الدولة نحو الاتجاه الايجابي.

الأهمية العملية: الاستفادة من الخبرة الثقافية والسياسية للقادة السياسيين الجزائريين.

مقدمة

الهدف من الموضوع:

إبراز النظام السياسي الجزائري النموذج الذي يقتدى به في دول العالم الثالث.

المنهج المتبع:

يتمثل في المنهج التحليلي الوصفي التاريخي يبرز تسلسل الأحداث التاريخية للنظام السياسي الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لأهمية هذا الموضوع وخصوصا لما يعاني منه العالم العربي الذي تتداعي عليه الدول القوية لتجزئته وإبقائه ضعيف لغرض نهب ثرواته لاسيما النفط عصب الحياة وتوفر معادن أخرى لذلك تم تسليط الضوء على فترة عمر النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال من سنة 1962 إلى غاية 1992 لإبراز مدى النضج في الجانب السياسي لاستفادة بتجربته وخصوصا الدول العربية التي تمر بأزمات منذ 2011 مثل اليمن وسوريا.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي يمكن ذكرها التي تناولت هذا الموضوع الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 1989، كتاب المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار دالي إبراهيم، الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي

الدكتور مولود ديدان مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية

صعوبات الدراسة :

قلة وندرة المراجع على مستوى الجامعة و الجامعات المجاورة ومكاتب الخواص

الفصل الأول

تطور النظام السياسي الجزائري

منذ 1962 إلى سنة 1965

المبحث الأول: التطور السياسي والخيارات الاقتصادية

المطلب الأول: التطور السياسي.

أولا: المرحلة الانتقالية منذ 1962 إلى غاية 1963

إن المرجعية الأساسية لقيام الدولة الجزائرية هو:

1- بيان أول نوفمبر 1954: الذي جاء فيه إقامة دولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادى الإسلامية[1].

2- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: الذي جاء فيه

1- إنشاء تنظيم إداري جديد يتمثل في تقسيم الجزائر إلى ست ولايات جديدة بدلا من مناطق هي الأوراس – قسنطينة- القبائل- الجزائر العاصمة- وهران- الصحراء.

2- التنظيم العسكري الجديد وذلك إنشاء هيئة أركان تابعة لجيش التحرير.

3- تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلى جهاز للثورة.

4- إنشاء سلطة تنفيذية (لجنة التنفيذ والتنسيق) ومن أعضائهم: عبان رمضان- العربي بن مهيدي- كريم بلقاسم- بن خدة يوسف[2].

[1]- د. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر عن عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م- 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع 15 حي النصر (150مسكن) الحجار- عنابة- الجزائر، ص.261.

[2]- نفس المرجع، ص.272.

وأن دور الحركة الوطنية في دفع الثورة إلى تحرير البلاد المتمثل في انضمام فرحات عباس 1951 إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها حيث تظم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي ثم اقتناع فرحات عباس حل أخر هو الرشاشات وذلك في عام 1953 ثم انظم ولبى نداء جبهة التحرير الوطني وعين أول رئيس للحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958.[1]

كما يوجد دور حزب الشعب الذي يدعو إلى الاستقلال التام.

إن بوادر قيام الدولة الجزائرية كان في مؤتمر طرابلس 1962 إعلان المرحلة تعتبر هذه مرحلة ما بعد الإعلان عن استقلال الجزائر والإعلان عن دستور 1963 ولقد تميزت هذه المرحلة بطابع الصراع بين مكتب سياسي وبين جمعية تأسيسية خولت لمراقبة الحكومة والإحلال محل رئيس الدولة التي لم يتم الانتخاب عليه وفي ضل الرفع فإنه على الأحزاب أن يحتكر مجموعة من المصادر السياسية التي من المفروض أن تدعم الدولة ويقوم بالوظائف الثلاثة المحددة سياسيا والتي يقوم فيها أي نظام سياسي

و هي توضح المصالح -تجمع المصالح إتحاد القرارات.

فالنظام الجزائري سجل مرحلتين أساسيتين من مراحل بناء الدولة

- المرحلة الأولى: إقامة المؤسسات السياسية المركزية الحزبية والإدارية (مؤتمر الحزب- الجمعية الوطنية)- الحكومة).

[1]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث قسنطينة الجزائر الطبعة الاولى 1991 ص 127

– المرحلة الثانية: عودة الرسم التخطيطي المبدأي[1].

فالمحاولة الأولى للحكم الجماعي تتمثل بموجب اللائحة التي تقدم لها السيد بومعزة يوم 21 سبتمبر 1962 و التي أعتبرت بحق قانونا دستوريا مؤقتا فقد أتت حكومة تعاقد به حسب المادة 2 التي يعتبر فيه رئيس الحكومة و الوزراء مسؤلين أمام الجمعية الوطنية وبالإمكان أن تسحب تقتها من الحكومة و إن التشكيل المكتب السياسي كان من جدول أعمال المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس 27 ماي 1962 الذي سجل مجل الحكومة المؤقتة إن الفاعلون الرئيسيون والقادة السياسيون في ذلك الوقت كان أحمد بن بلة –محمد خيضر –محمد السعيد– الحاج بن علا– رابح بيطاط و استذت مهمة الأمين العام للسيد محمد خيضر لكنه أقصي في 3 أفريل 1963[2].

فجبهة التحرير الوطني في نفس الوقت الشعب والحزب والحكومة[3]. أن انتهاء المرحلة الانتقالية كان يوضع أول دستور في 10 ديسمبر 1963 التي لم يشر في مقدمته إلى مبدأ الفصل بين السلطات وإنما الحزب الواحد مع إبعاد الأنظمة التقليدية المعروف بالرئاسية والبرلمانية[4].

[1]- النخبة الحاكمة في الجزائر 62-89.ص.ص.6-7 . الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، دار هومة– الجزائر، ج2، ط الأولى، 2007.

[2]- نفس المرجع ص12.

[3]– نفس المرجع .

[4]– نفس المرجع ص208.

ثانيا: إن اختيار رئيس الحكومة للجزائر المستقلة طبقا لنص اللائحة الثانية التي قدمها السيد بشير بومعزة وقد تعرف الخصام حول اعتلاء السلطة إن الجمعية تقوم بتنصيب رئيس الحكومة وتشكيل دورة بوزراءه[1].

لقد تم تعيين بن بلة ترشيحه الذي صوت عليه بالانتخاب للجمعية العامة المقدمة عن طريق اللائحة وفقا للنتائج التالية:

111 صوت نعم

013 صوت ضد

31 صوت بطاقة بيضاء حسب الجريدة الرسمية 1962/2[2]

قام بن بلة بتعيين أعضاء حكومته بمرسوم وتلى تصريحه الوزاري يوم 1962/09/28 ونصب يوم 1962/09/29 بذلك أنتضمت أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال واختيروا الوزراء طبقا لتعليمهم.

المستوى الابتدائي 05

المستوى الثانوي 01

المستوى الجامعي 11

دون إجابة 02

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، ط2007، ص.ص13-14.

[2]-نفس المرجع ص.15.

ثالثا: الرقابة البرلمانية على الحكومة

لقد حدد النظام الداخلي الذي تنشئته الجمعية الوطنية يوم 20 نوفمبر 1962 طرق وكيفيات الرقابة البرلمانية وتنص المادة 131 منه على أنه بإمكان رئيس الحكومة أن يلتزم بمسؤولية الانتخاب على نص قانون وعلى برنامج أو على لائحة للسياسة العامة... ويجرى الانتخاب بأغلبية الأصوات المعبرة عنها[1].

وتنص المادة 132 المتعلقة بفكرة الرقابة أيضا أن النائب الذي يرغب في استنطاق الحكومة يجب أن يعلم الجمعية في خلال جلسة معلنة وأن يرفق طلبه طرح الثقة على البرلمان التي يمضيها خمسون عضوا[2]

رابعا: التعديلات في حكومة بن بلة

إن حكومة بن بلة الثانية كانت في 19 سبتمبر 1963 جراء فيها التعديل وهذه الحكومة ذات طابع اشتراكي حيث كان وزير الخارجية الجديد السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الاتحاد القومي شريف بلقاسم وهذه الحكومة تشتمل إحدى عشر 11 وزير وأهم ما يميز هذه الحكومة دمج الوزارات مثل:

الاقتصاد الوطني. وزارة المالية والصناعة والطاقة والتجارة

التربية الوطنية. التربية الوطنية والإعلام.

الشؤون الاجتماعية: وزارة العمل والصحة وقدماء المجاهدين[3].

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر من 1962-1989، دار هومة للنشر، الجزائر، ج2، ط2007، ص.17.

[2]- نفس المرجع، ص.18.

[3]- نفس المرجع ، ص.24.

كما تخص بن بلة في مدة الحكومة عن بعض الوزراء الحكومة السابقة والذي عارضوه أو اختلفوا معه مثل السادة عمار بن تومي أحمد فرنسيس أحمد بومنجل لعروسي خليفة وموسي خليفة وموسي حشاني الذين وقف في وجه بن بلة وذلك المعارضة[1].

الخلفية التعليمية للحكومة الثانية

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
مستوى ابتدائي	05	
مستوى ثانوي	03	
مستوى جامعي	08	
دون إجابة	01	

خامسا: حكومة بن بلة الثالثة.

تضم هذه الحكومة 16 وزيرا في 2 ديسمبر 1964 لهدف تحقيق بعض اللامركزية تحولت بعض الوزارات إلى مديريات مثل الداخلية – المالية- لإعلام وأهم ما يميز هذه المرحلة إعداد مشروع الدستور وافق عليه المجلس التأسيسي بتاريخ 29 أوت 1963 وعرض الاستفتاء في 8 ديسمبر 1963 وتمت صياغة هذا الدستور ضمن برنامج طرابلس واعتمد الدستور الاشتراكية[2].

- دستور 8 سبتمبر1963:

منذ دستور 1963 خضع للاستفتاء والاقتراع التي انتصار المكتب السياسي وهو كالتالي

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر من 1962-1989، دار هومة للنشر، الجزائر، ج2، ط2007، ص24

[2]- نفس المرجع ص.37.

المسجلون 6391818

المنتخبون 5283974

الأصوات المعبر عنها 5270597 بنعم

الأصوات بلا 105017

الملغاة 13377

و لم يدخل الدستور حيز التطبيق[1].

وذلك الدستور الذي يغلب عليه الطابع الإيديولوجي على الجانب القانوني فهو يكرس الاشتراكية ويحدد بما ينبغي تحقيقه ويكرس مهمة الحزب الحاكم و يتناول الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة حيث عرض على المجلس التأسيسي للتعويض عليه تم تقديمه للاستفتاء الشعبي سبتمبر 1963.

وجاء فيه ما يلي:

ففي المبادئ والأهداف الأساسية

المادة 01: الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية

المادة 02: هي جزاء لا يتجزءا من المغرب العربي و العالم العربي و إفريقيا

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 دار هومة للنشر ج2 ط2007 ص37

2- www wikibidia . org

المادة 03: شعارها الثورة من الشعب إلى الشعب

ففي الحقوق الأساسية

المادة 12: لكل مواطن من الجنسين نفس الحقوق والواجبات

المادة 13: لكل مواطن استكمال 19 عاما من عمره حق التصويت

ففي السلطة التنفيذية:

المادة 39: تستند السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة

المادة 45: يعتمد رئيس الجمهورية استقراء الأجانب والمبعوثين فوق العادة

ففي العدالة

المادة 60: يقضي باسم الشعب الجزائري طبقا للشروط التي يحددها القانون القضائي

المجلس الدستوري

المادة 64: يفصل المجلس الدستوري في دستورية القوانين و الأوامر التشريعية يطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني[1].

وفي سنة 1964 تم إصدار أول ميثاق للجزائر الذي اعتمد في تشريعاته على إقرار النظام الاشتراكي.

[1]- www.elmaradia.dz.

لكن أهم انجاز سياسي في هذه الفترة يتمثل في تكوين المؤسسات الحكومية التي تسهر على تسيير شؤون البلاد وأهم إنجاز خارجي اختيار سياسة عدم الانحياز.

وهكذا استمر حكم بن بلة حتى التصحيح الثوري في 19 جوان 1965.

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.

ربط محافظة التكوين المهني بالرئاسة وخاصة المديرية العامة لتخطيط والدراسات الاقتصادية كما تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي يعكس الانشغالات.

في هذه المرحلة شهدت الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية ذلك أن الاستعمار لم يخرج إلا بعد ترك رواسب معفنة كان على النظام الجديد أن يزيلها للبناء من جديد ولقد اعتمدت الجزائر على توجيهات مؤتمر طرابلس الذي قرر العمل بالنظام الاشتراكي كمنهج لتحقيق التطور في جميع الميادين[1] وذلك عن طريق – الإصلاحات الزراعية التي تجسدت في تأميم أراضي المعمرين وتوزيعها على الميسر ذاتيا بموجب مرسوم 1963.

– تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية.

– البدء في استرجاع الثروات الطبيعية والاشتراك مع الشركات الأجنبية بنسب مئوية لا تتعدى 40%[2].

– ظهور شركات وطنية أبرزها شركة سونطراك سنة 1963 مهمتها نقل وتسويق المحروقات.

– محاربة النشاط الاحتكاري والإقطاعي.

– ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل وتحقيق الاستقلال الصناعي.

– تطبيق سياسة التخطيط.

[1]– تطور الجزائر من 1962 - 1992.www.onefd-edu.dz

[2]– نفس المرجع.

- مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

- التأكيد على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة[1].

[1]- نفس المرجع.

المبحث الثاني: الخيارات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الخيارات الاجتماعية.

لقد عملت الدولة مجهودات من أجل الرقي بالجانب الاجتماعي مثل:

1- رفع مستوى معيشة السكان بالقضاء على البطالة.

2- تحسين الوضعية الصحية وتوفير السكن[1].

المطلب الثاني: الخيارات الثقافية.

ولقد سعت الدولة في رفع المستوى الثقافي للسكان وذلك عن طريق ما يلي:

1- استعادة الثقافة الوطنية وإعطاء مكانتها.

2- دعم الثقافة الوطنية على أساس علمي ثوري.

3- ترسيخ القيم الوطنية في إطارها الحضاري الإسلامي.

4- التأكيد على التمسك باللغة العربية كعنصر أساسي للهوية الوطنية[2].

[1]- تطور الجزائر منذ 1962 إلى 1992، www.onefd-edu.dz

الفصل الثاني:

تطور النظام السياسي الجزائري

من سنة 1965 إلى سنة

1979

المبحث الأول: التطور السياسي و الخيارات الاقتصادية

المطلب الأول: التطور السياسي.

1- الواقع السياسي:

في 19 جوان 1965 وقع انقلاب عسكري قاده العقيد الهواري بومدين ضد بن بلة الذي اتهم فيه بن بلة بالخيانة حيث كانت هناك مليشيات تابعة لابن بلة لكنها انحازت إلى الرئيس الراحل هواري بومدين ولقد قاوم الانقلاب الرئيس السابق للجمعية الوطنية حاج بن علا ووزير الصحة أحمد نقاش كما نظم الطلاب تظاهرة منذ الانقلاب لكنها سرعان ما فرقت ولقد التفى الاتحاد العام للعمال الجزائريين حول الحكم الجديد[1].

ولقد قام هذا الحكم بإصلاحات إدارية جبارة لكنه تم تجميد دستور 1963 وقام بإقامة مجلس الثورة وأنشئت الحكومة بأمر 182/65 مؤرخ في 11 ربيع الأول 1385هـ الموافق ل10 جويلية 1965، حيث أعتبر مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور للبلاد[2].

- مجلس الثورة:

نضم مجلس الثورة في أول الأمر 26 عضوا وكان مدير ديوان هواري بومدين الرائد مولاتي المدعو شابو ويوجد ثمانية مسؤولين مدني أعضاء سابقين في الجيش التحرير الوطني بوتفليقة، قايد أحمد- شريف

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، دار هومة، الجزائر، ج2، ط2007، ص87.
[2]- نفس المرجع، ص89.

بلقاسم- منجلي- محمد السعيد- طيب العربي- محمد الصالح يحيا هي وثمة أعضاء كانوا مسؤولين في الولايات عند الاستقلال.

الطاهر زبيري رئيس الأركان العامة صالح بوجنيدر - محند ولحاج يوسف خطيب وبن حدو

ومنها قادت القطاعات العسكرية السعيد سيد—بن جديد الشاذلي- السوفي بن أحمد المدعو عبد الغني- عبد الله بلهونات وعضوين من الأركان العامة بوبان أحمد وبن سالم

فا بالنسبة لهده التركيبة مؤسسة على المشاركة في حرب التحرير، وبصفة عامة كان الأغلبية خلفية عسكرية باستثناء (بومعزة- محساس).

ومن صلاحيات مجلس الثورة يراقب مجلس الثورة الحكومة وبإمكانه أن يقوم بتغير كلية أو جزائية عن طريق الأوامر الجمعية المشتركة بعد إمضاء رئيس المجلس و بعد المداولات ويدرس مجلس الثورة النشاط الحكومي ومند 1968 يجتمع المجلس عاديا مع المجلس الوزاري.

الدستور 1963 حسب تصريح 19 جوان 1965 فإن مجلس الثورة اتخذ كل الإجراءات لضمان النظام العام والأمن والسير المؤسسات القائمة وقد أمضى 110 مندوب على عريضة بالجزائر العاصمة 136 نائبا كانت تشكل الجمعية العامة باعتبار أن المؤسسات الجمهورية أصابها الشلل[1]

إن التصحيح الثوري لم يمس قضايا الشرعية التي تضمنها دستور 1963 وهذا المجلس يضم في البداية 26 عضوا، وهو يدرس النشاط الحكومي نظام 19 جوان لا يقبل أي فصل للسلطات بين مجلس الثورة والحكومة إن هذا المجلس هو جهاز سلطة الدولة.

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، دار هومة، الجزائر، ج2، ط2007، ص91.

وكان بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء

تتمتع الحكومة بسلطات لكن بتفويض مجلس الثورة المادة 05 عن أمر 10 جويلية 1965[1].

وهي مسؤولة أمامه والوزراء مسؤولين أمام رئيس الحكومة تتمتع الحكومة بالسلطة التشريعية والتنظيمية في نفس الوقت وتصادق الحكومة على المعاهدات الدولية وأثناء هذه الفترة كان بومدين نفسه وزيرا للدفاع أما الداخلية أسندت لمدغري ووزارة الخارجية أسندت للسيد عبد العزيز بوتفليقة والزراعة للسيد محساس ووزير المالية للسيد قايد أحمد فالملاحظ أن وزارات السيادة يتحكم فيها أعضاء مجلس الثورة[2] .

لقد تم تعديل الحكومة سنة 1970 حيث استطاع بومدين أن يضع الرجال الذين يثق فيهم وكانت الحكومة الثالثة سنة 1977 والأمثلة على التعديل هي:

عيين بومدين سنة 1974 السيد عبد الغني بن أحمد قائد الناحية العسكرية الخامسة وزيرا للداخلية وفي سنة 1976 تم إعداد دستور وذلك بتاريخ 1976/11/09 وذلك عن طريق استفتاء شعبي

عدد الناخبين المسجلين 8076834

عدد الناخبين 7504696

عدد الأصوات المعبرة 7479689

عدد الأصوات بنعم 7407626

[1]- نفس المرجع، ص.95.

[2]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، دار هومة، الجزائر، ج2، ط2007، ص.96.

عدد الأصوات بلا 67683[1] .

وكذلك تم قانون البلدية في 8 جانفي 1967 وقانون الولاية في 23 مارس 1969 ويهدف مجلس الثورة إلى بناء دولة عن القاعدة باشتراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

إن الدستور نص على إلغاء مجلس الثورة وانتخاب مجلس وطني منذ 1977 يتولى مهام السلطة التشريعية.

كما تم انتخاب رئيس الجمهورية في 11 ديسمبر 1976.

أهم الانجازات الخارجية الدعم الفعال لحركة عدم الانحياز كما نظمت حركة عدم الانحياز مؤتمرا بالجزائر سنة 1973 وفي إطار جهود حركة عدم الانحياز قامت الجزائر بتسوية المشاكل الحدودية سنة 1975 بين العراق وإيران، وكما أن الجزائر تناصر القضية الفلسطينية.

وهكذا دام الهواري بومدين في الحكم إلى غاية وفاته سنة 1978/12/27.

- المعارضة ضد هواري بومدين:

أن النظام الجزائري في الجزائر في تلك الفترة طبق المركزية على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي لذلك واجه ثلاث أنواع من التمرد:

تمرد القوى الاجتماعية والاقتصادية – تكاثر الاضرابات- صمود الاقتصاد الموازي

تمرد القوى الاثنية التي تطالب باحترام الفوارق اللغوية و الثقافية

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، دار هومة، الجزائر، ج2، ط2007، ص172.

تمرد الدينية التي تربض النموذج التنموي السائد كما ترفض التركيبة الأجنبية الجديدة

الانقلابين معارضة خارجية من قبل دول و حكومات أجنبية كثيرة أحزاب معارضة لعملية الانقلاب

الحركة الديمقراطية الثورية (mdr)

كان كريم بلقاسم بين المعارضين لبومدين مند 1958 وهو الذي أسس الحركة الديمقراطية الشعبية الثورية المعارضة كثير وتمت كريم بلقاسم 1970 ديسلورف ألمانيا من قبل المخابرات الجزائرية

منضمات المعارضة الشعبية (opp).

جمعت حقوق المناضلين اليساريين في جبهة التحرير الوطني مند سلطة19 جوان 1961 وقد أنشاها عبد الحميد بن الرش [1].

معارضة الطاهر الزبيري:

بعد الانقلاب الذي شارك فيه الطاهر الزبيري بدأ الخلاف بينه و بين بومدين الذي كان مند الانقلاب رئيس الدولة و رئيس مجلس الثورة ويعني وزير الدفاع.

والزبيري رئيس الأركان العامة لقد أنظر الزبيري إلى بومدين على أساس وعود بإقامة سلطة جماعية وكانت مشاركة فعالة في الانقلاب[2].

وكما بلغت الأزمة داخل مجلس الثورة وراء الإطاحة ببومدين إن جوهر الأزمة يتمثل في قضية السلطة ومصير نظام الأراضي رأسمالية أو دولية.

[1]- النخبة الحاكمة في الجزائر، ص.ص.165-166.

[2]- نفس المرجع، ص.ص. 62-89.

وكانت محاولة الانقلاب في ديسمبر 1967 اتفقوا عل انقلاب بالنص بالبليدة وذلك عن طريق اجتماع مجلس الثورة والإطاحة عن طريق التصويت وفي حالة المقاومة يكون ذلك بالقوة إلا أنه فشل الانقلاب[1].

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، دار هومة، الجزائر، ج2، ط2007، ص.172

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.

لقد قام حكم الهواري بومدين على المنهج الاشتراكي وشهدت الجزائر خلال هذه الفترة منجزات اقتصادية ضخمة وعديدة بفضل المخططات الاقتصادية.

المخطط الثلاثي الأول:

لقد استطاع هذا المخطط الذي عنى الفترة 1967-1969 أن يقاوم انخفاض الإنتاج الزراعي ويرسي قواعد صناعية كانت شبه متقدمة.

المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

كان هدف هذا المخطط تأسيس صناعة أساسية متينة تأميم المحروقات 1971/2/24.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

هدفه خلق توازن في القطاعين الزراعي والصناعي

وشهدت الجزائر من خلال هذه المخططات

1- استرجاع الثروات الوطنية والإشراف المباشر عليها.

2- الإصلاح الزراعي الذي تجسد في تأميم الأراضي الزراعية في نطاق الثورة الزراعية بموجب قانون 1971 وذلك بهدف تحسين ظروف ومعيشة الفلاح والقضاء على الاستغلال والفوارق الجهوية.

3- التصنيع: يشكل التصنيع في هذه المرحلة محورا هاما من المحاور الكبرى في السياسة الاقتصادية للجزائر بهدف القضاء على التخلف نظمت صناعات عديدة وضخمة كانت مفخرة للجزائر مثل مصنع الحجار للحديد والصلب ومصنع المحركات والجرارات بقسنطينة[1].

والجدول الموالي يبين دور المخططات في جانب زراعة الأشجار:

في جانب زراعة الأشجار[2]:

	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
المساحة الإجمالية بالآلف الهكتارات - الحوامض. - الكروم.	 45 12	 49 21	 49 48
معدل الإنتاج بالآلف القناطير - الحوامض. - الفواكه	 4410 580	 5143 610	 5100 960

[1]- تطور الجزائر منذ 1962-1992 .www.onefd-edu.dz

[2]- الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار دالي إبراهيم، الجزائر، ط1987، ص91.

المبحث الثاني: الخيارات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الخيارات الاجتماعية.

لقد سعت الدولة إلى تحسين الناحية الاجتماعية للسكان وذلك بما يلي:

1- وضع سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير وذلك عن طريق التشغيل.

2- الطب المجاني[1].

المطلب الثاني: الخيارات الثقافية.

لقد عملت الدولة على رفع المستوى الثقافي للسكان وذلك عن طريق.

1- ديمقراطية التعليم.

2- جزأرة الإطارات[2].

[1]- تطور الجزائر من سنة 1962- 1992 www.onefd-edu.dz

[2]- نفس المرجع.

الفصل الثالث:

تطور النظام السياسي الجزائري

من سنة 1979 إلى 1992

المبحث الأول: التطور السياسي و الخيارات الاقتصادية

المطلب الأول: التطور السياسي.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 1978/12/27 خلفه في رئاسة الدولة رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد رابح بطاط لمدة 45 يوما حسب الدستور المادة 117 تم اختيار السيد الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة الجزائرية باستفتاء شعبي بعد الصراع بين الليبرالي السيد عبد العزيز بوتفليقة والاشتراكي الشعبوي محمد الصالح يحياوي وهذا لجانب الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية وكان ينظر إليه كرجل تطبيق وتنفيذ[1].

لقد اختار الشاذلي بن جديد إستراتيجية تبتعد في ظاهرها عن التطلب حيث فضل المناورة السرية وسرعة التنفيذ والفصل حيث استطاع الرئيس الشاذلي بن جديد تصفية خصومه البومدينين بدأ ببوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي ثم معارضة عن أصحاب الخطاب الجبهوي لقد استطاع الشاذلي أن يبتعد عن النهج البومديني وشكل منهجه الخاص به فمرحلته الأولى كانت بإبعاد أنصار البومدين عن دعم سدة الحكم وفي المرحلة الثانية بعد أحداث أكتوبر 1988، بدأ يجسد سياسته حيث تم تعيين السيد قاصدي مرباح كرئيس للحكومة ثم تم تعيين السيد مولود حمروشي رئيسا للحكومة في سنة 1989، كما قام الشادلي بن جديد بتعديل الدستور في سنة 1989 الذي فتح باب التعددية الحزبية تم إعادة انتخاب الشادلي بن جديد في 22 ديسمبر 1988 وفي 11 جانفي 1992 قدم استقالته لأسباب أحداث الحزب المنحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما أسفر عن قيام المجلس الأعلى للدولة.

[1]- الدكتور الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر سنة 1962-1989، دار هومة للنشر، ج2، ط2007، ص.194.

وكانت هناك ظروف لبروز المجلس الأعلى للدولة.

- في 26 ديسمبر 1991 إجراء الدور الأول للانتخابات التشريعية وأسفر عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

في 02 جانفي 1992 مسيرة عبر شوارع الجزائر من طرف جبهة القوى الاشتراكية واللجنة الوطنية لانقاد الجزائر.

في 04 جانفي 1992 إعلان رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي عن عدم نزاهة الانتخابات.

السبت 11 جانفي 1992

الرئيس الشاذلي بن جديد يجتمع بأعضاء المجلس الدستوري ويقدم استقالته عن منصب رئيس الجمهورية.

في ساعة متأخرة من الليل السيد أحمد غزالي رئيس الحكومة يقول أن استقالة رئيس الجمهورية أحدثت وضعية لا سابق لها في الجزائر[1].

12 جانفي 1992 وزارة الدفاع تنشر بيانا تؤكد فيه وفاء الجيش الوطني الشعبي للدستور والمؤسسات الدستورية.

في 14 جانفي 1992:

المجلس الأعلى للأمن يصدر إعلان عن إقامة مجلس أعلى للدولة برأسة السيد محمد بوضياف وعضوية السادة.

[1]- مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والتنظيم السياسي، دار بلقيس دار البيضاء، الجزائر، ط 2010، ص.363

خالد نزار علي كافي تجاني هدام علي هارون[1].

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.

عرفت الجزائر تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي كما يلي:

- ارتفاع أسعار البترول بالتالي زادت مداخيل الدولة عن العملة الصعبة.

- ظهور أنماط استهلاكية جديدة مثل استيراد المواد الكيميائية، الغذائية والصناعية.

لكن بعد منتصف الثمانيات حدث ما يلي:

- انخفاض أسعار البترول إلى 8 دولار للبرميل.

- تعطيل المشاريع وإلغاء البعض الآخر.

- انحطاط الدينار والتضخم النقدي.

- نقص المواد والسلع وارتفاع الأسعار.

- ازدياد البطالة حيث أصبحت تفوق 1.5 مليون عاطل.

- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

- التحول التدريجي من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق.

[1]- نفس المرجع، ص.364.

- التخلي عن نظام المسير ذاتيا والثورة الزراعية وظهور تنظيم جديد للقطاع الزراعي يسمى قانون المستثمرات الفلاحية الصادر في ديسمبر 1987.

- الاهتمام بالقطاع الخاص.

- تفتيت الشركات الوطنية الكبرى إلى وحدات صغرى في إطار إعادة الهيكلة.

- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية[1].

الجدول الآتي يبين تطور أهم المنتجات المخططة في 1987/1985.

[1]- تطور الجزائر من سنة 1962-1992 .www.onefd-edu.dz

تطور الإنتاج

أهم المنتجات المخططة 1985-1987

المنتجات		انجاز 1985	1986	أهداف 1987
	وحدة القياس		التقديرات النهائية	
- مؤنة الحديد	10^3 طن	1461.9	1373.3	1710
- الفولاذ السائل	10^3 طن	1389.9	1452.8	1728
- القصدير	-	19.8	47.6	51.7
- صفائح مسطحة بالساخن	-	682.7	389	913
- حديد التسلح واسلاك المكينات	-	330.5	423.1	426.9
- زنك مصقول	-	35.8	36.2	25.2
- قضبان نحاسية	-	74.4	80.5	80.4
- أسلاك شائكة	-	36.3	75.4	37.9
- حديد مشيك ملحوم	-	35.7	78.4	89.9
- أنابيب كبيرة ملحومة	-	158.8	167.7	170.7
- أنابيب صغيرة ومتوسطة ملحومة	-	49.1	61.7	67.9
- أنابيب من غير تلحيم	-	24.8	30.3	28.1

- قوارير للغاز (11 و13 كلغ)	-	16.2	17.1	20.3
- قوارير للغاز 3كلغ	-	1.36	1.45	1.7
- تغليف بالقصدير	-	34.7	46.4	53.7
- تغليف بالحديد الأسود	-	5.06	15.3	12.7

الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، دالي إبراهيم، الجزائر، 1987، ص148.

المبحث الثاني: الخيارات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الخيارات الاجتماعية

لقد قدمت الدولة عدة إنجازات في هذه المرحلة لرفع المستوى الاجتماعي وتتمثل في:

1- العمل على الإدماج الاجتماعي للمجاهدين واللاجئين العائدين.

2- الاعتماد على الدول الشقيقة والصديقة في ميدان الخدمات الاجتماعية.

3- العمل على إيجاد سبيل لتوظيف العاطلين عن العمل.

4- الطب المجاني وبناء المستوصفات والمستشفيات[1].

والجدول الآتي يبن تطور الموارد البشرية 1986/1980.

	-31 79-12	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	%
الأطباء الوطنيون	6683	8492	9494	10339	11491	12651	15139	16707	27.9
الشبه الطبي الإدارة	22031	25040	29100	32176	37624	44500	51311	53914	25.3
المصالح التقنية الخدمات والإدارة	22053	23700	24829	27130	29852	33450	37742	34600	79

الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، دالي إبراهيم، ط1987، ص287.

[1]- تطور الجزائر من سنة 1962 إلى 1992. www.onefd-edu.dz

المطلب الثاني: الخيارات الثقافية

لقد قامت الدولة بمجهودات كبيرة لتحسين المستوى الثقافي ومسايرة العصر وذلك عن طريق:

1- الاستعانة بالدول العربية في ميدان التعليم كما أرسلت بعثات إلى الخارج.

2- ديمقراطية ومجانية التعليم مع بناء المدارس والجامعات.

3- جزأرة الإطارات ومحاولة إعطاء الأولوية للغة العربية[1].

والجدول الآتي يبين تطور عدد المستفيدين من الأنشطة التربوية والثقافية والتسلية.

تطور عدد المستفيدين بالأنشطة التربوية والثقافية والتسلية

الأنشطة	1985	1986	توقعات 1987
التربية والتكوين الأساسي	13870	25842	50000
التربية السياسية والمدنية	73740	19882	390000
الفنون والثقافة	168247	141155	180000
العلوم والتكنولوجيا	3016	3917	5000
الرياضة والتسلية	718767	867963	1055000
تنشيط المحيط	75624	449071	532000

الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، دالي إبراهيم، الجزائر، ط1987، ص266.

[1]- تطور الجزائر من سنة 1962 إلى 1992. www.onefd-edu.dz

الخاتمة

لقد تمت دراسة جزئية لتطور النظام السياسي الجزائري منذ 1962 إلى سنة 1992 لان الدراسة الكلية تتطلب بحثا واسعا نظرا لتراث الجزائر يعود إلى القرن الثاني والثالث ما قبل الميلاد مع الدولة النوميدية وهكذا إلى مجيء الأتراك.

لذلك تم التطرق في الفصل الأول إلى تطور النظام السياسي الجزائري منذ سنة 1962 إلى سنة 1965.

والفصل الثاني تم دراسة تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1965 إلى سنة 1979 أما الفصل الثالث تناول تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1979 إلى سنة 1992.

كما تم التطرق إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للنظام السياسي الجزائري في الفصول الثلاثة لذلك الملاحظ للتطور السياسي للنظام الجزائري يتميز بالوعي والحكمة السياسية كما نجد الميزة الايجابية في التطور الاقتصادي وخاصة في السبعينيات وبداية الثمانينات وهذا نظرا لسياسة التخطيط التي انتهجها النظام السياسي الجزائري التي دفعت وتيرة التنمية نحو الإيجاب ثم تم التطرق إلى نظام التعددية الحزبية في سنة 1989 التي جعلت من المفكرين السياسيين الجزائريين ذو خبرة عالية ووعي ثقافي سامي

فمن ثم يمكن بناء دولة التي لا تزول بزوال الرجال وهي مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين

قائمة المراجع

* باللغة العربية:

1- الدكتور بن خرف الله الطاهر، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية للنخبة الحاكمة، دار هومة، الجزء الثاني، ط الأولى، 2007.

2- الدكتور ديدان مولود، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس، دار البيضاء- الجزائر، طبعة 2010.

3- الدكتور منصور مولود، بحوث في القانون الدستوري، موفم للنشر، الجزائر، ط2010.

4- الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، دالي إبراهيم، طبعة 1987.

5- الدكتور فركوس صالح المختصر في تاريخ الجزائر من جهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق م -1962دار العلوم للنشر و التوزيع 15 حي النصر 150 مسكن الحجار عنابة الجزائر ط2002

6- قليل عمار ملحمة الجزائر الجديدة دار البعث قسنطينة الجزائر الجزء الأول ط191

* المواقع الإلكترونية:

1- تطور الجزائر منذ 1962 إلى سنة 1992، متحصل عليه من الموقع

www.onefd-edu.dz

www elmoradia . dz -2

www okibidia . org -3

الفهرس

فهرس الموضوعات.....**الصفحة**

الإهداء.....

خطة الدراسة.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1962 إلى سنة 1965.....4

المبحثالأول:التطور السياسي والخيارات الاقتصادية.....5

المطلب الأول: التطور السياسي.....5

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.....14

المبحث الثاني: الخيرات الاجتماعية والثقافية.....16

المطلب الأول: الخيارات الإجتماعية.....16

المطلبالثاني: الخيارت الثقافية 16

الفصل الثاني: تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1965 إلى سنة 1979.....17

المبحث الأول: التطور السياسي و الخيارت الاقتصادية.....18

المطلب الأول: التطور السياسي.....18

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.....24

المبحث الثاني: الخيارات الاجتماعية والثقافية.....26

المطلب الأول:الخيارات الاجتماعية.....26

الفهرس

المطلب الثاني: الخيارات الثقافية.....26

الفصل الثالث: تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1979 إلى سنة 1992.....27

المبحث الأول: التطور السياسي و الخيارات الاقتصادي.....28

المطلب الأول: التطور السياسي.....28

المطلب الثاني: الخيارات الاقتصادية.....30

المبحث الثاني: الخيرات الاجتماعية والثقافية.....34

المطلب الأول: الخيارات الاجتماعية.....34

المطلب الثاني: الخيارات الثقافية.....35

الخاتمة.....36

قائمة المراجع.....37

الملخص باللغة العربية:

لقد تمت دراسة جزئية لتطور النظام السياسي الجزائري فتم الاقتصار بدراسة النظام السياسي الجزائري منذ 1962 إلى سنة 1992 لأن الدراسة الكلية تتطلب بحثا واسعا نظرا لتراث الجزائر الذي يعود إلى القرن الثاني والثالث ما قبل الميلاد مع الدولة النوميدية إلى مجيء الأتراك لذلك تم التطرق إلى ثلاث فصول فالفصل الأول يتمثل في تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1962 إلى سنة 1965 أما الفصل الثاني تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1965 إلى سنة 1979 والفصل الثالث تطور النظام السياسي الجزائري من سنة 1979 إلى سنة 1992 و تم التطرق إلى التطور السياسي والاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي وهذا لإبراز أن هذه الفترة تعتبر نموذجا لدول العالم الثالث لمعالجة مشاكلها وأخذ الخبرة والعيقرية من عديد عن الساسة الجزائريين مثل فرحات عباس والرئيس الراحل هواري بومدين.

The sumirizing

In This recherché the study focus in part of Perard of Algerian political system because the study of general due to this latter demand great recherché because to the huge tradition of Algeria which begin form the second and third centry before crist with nomedy country until the arriving of truck this recherché takes tree chapters, the first is the development of Algerians political system from 1962 to 1965 the second chapter is the development of Algerian political system from 1965 to 1979 the third chapter is the development of Algerian political system from 1979 to 1992 in this tree chapters take the study of development politices and economies and the study of development in social and cultural side.

This period makes Algeria as excelant example in the third world for giving solution to the other countries to their problems and taking the genuity and experiments from number of political leaders in Algeria such as ferhat abbas and the president houari boumedienne